وسائل وآليات الإستراتيجية الصينية في القارة الأفريقية

Means and mechanisms of Chinese strategy in the African continent

بوخالفة زهير، طالب دكتوراه.

جامعة الجزائر 3-الجزائر، boukhalfazohir88@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2021/05/20 تاريخ القبول: 2021/06/28 تاريخ النشر: 2021/06/30

ملخص:

تتطرق الدراسة إلى جملة الوسائل والآليات التي تبنتها الحكومة الصينية في إطار دعم وتثبيت تواجدها بالقارة الأفريقية، وهذا على خلفية نموها الاقتصادي المذهل والسريع منذ تبني سياسة الانفتاح؛ وما نجم عن هذا النمو من الحاجة الملحة لتوفير مختلف عوامل نموه واستدامته. لمعالجة موضوع الدراسة تم صياغة الإشكالية التالية: ما هي الآليات التي تبنتها الحكومة الصينية في إطار تنفيذ استراتيجيتها بالقارة الأفريقية؟، وإجابة على ذلك اعتمدنا على فرضية أن الصين وكعادتها تغاضت عن استعمال الوسائل السياسية والعسكرية، في مقابل اعتمادها على الآليات الاقتصادية لفرض تواجدها بالقارة الأفريقية. لمعالجة ذلك تبنت الدراسة المنهج التحليلي الوصفي.

وفي الأخير توصلت الدراسة إلى أن الحكومة الصينية تبنت ثلاثية المبادلات التجارية والاستثمارات المباشرة بالإضافة إلى الدعم الاقتصادي المالي والتنموي لتثبيت تواجدها بالقارة، في إطار ما يعرف بالدبلوماسية الاقتصادية.

كلمات مفتاحية: العلاقات الصينية الأفريقية؛ الاستثمارات المباشرة؛ التبادلات التجارية؛ المساعدات الاقتصادية.

Abstract:

The study discusses the range of means and mechanisms adopted by the Chinese government in supporting and stabilizing its presence on the African

المؤلف المرسل: زهير بوخالفة، **الإيميل:** boukhalfazohir88@gmail.com

continent, against the backdrop of its spectacular and rapid economic growth since the adoption of the policy of openness, and the resulting urgent need to provide various factors of growth and sustainability. To address the subject of the study, the following problem was formulated: what mechanisms have been adopted by the Chinese government in the framework of the implementation of its strategy on the African continent? In response, we relied on the premise that China, as usual, condoned the use of political and military means, in exchange for relying on economic mechanisms to impose its presence on the African continent. To address this, the study adopted a descriptive analytical approach.

In the final, the study found that the Chinese government adopted a triad of trade and direct investment in addition to economic, financial and development support to stabilize its presence on the continent, within the framework of what is known as economic diplomacy.

Keywords: Sino-African relations; Direct investments; Trade exchanges; Economic aid.

مقدمة:

عرفت العلاقات الصينية–الأفريقية خلال السنوات الثلاثين الماضية، تطورات منقطعة النظير خاصة في جانبها الاقتصادي. وعلى الرغم من أن الوجود الصيني بإفريقيا ليس جديدًا ولا وليد الفترة الأخيرة، فإنّ حجم وطبيعة هذه العلاقات قد تغيَّرا –وإلى حد بعيد–منذ بداية تسعينات القرن الماضي متأثرا بالانفتاح الاقتصادي الصيني على العالم وبروزه كقوة عالمية. وما يبرز ذلك نهج السلطات الصينية لإستراتيجية متميزة بوسائلها وآلياتها اتجاه القارة الأفريقية، لم يكن الهدف منها تلبية لحاجياتها الاقتصادية المتنامية والمتزايدة باطراد، بل أيضًا لمواكبة الصعود الصيني المتسارع على الساحة الدولية، وزنًا اقتصاديًّا ونفوذًا جيوستراتيجيًّا بحق.

ولذلك، فإن ازدهار التبادلات التجارية بين الصين ودول القارة الأفريقية، وتعاظم حجم الاستثمارات المباشرة في شتى المجالات، والسير بالعلاقات السياسية مع عديد دول القارة نحو علاقات إستراتيجية شاملة، دون أن نغفل عن حجم المساعدات المالية؛ المادية والبشرية، كلها مؤشرات تبين مجتمعة حجم وطبيعة

الإستراتيجية الصينية الجديدة إزاء دول القارة الأفريقية، على تباين نظمها الاقتصادية وعقائدها السياسية وتوجهاتها الفكرية.

ولمعالجة موضوع الدراسة نطرح الإشكالية التالية: ما هي الآليات التي تبنتها الحكومة الصينية في إطار تنفيذ استراتيجيتها بالقارة الأفريقية؟، وإجابة على ذلك اعتمدنا على فرضية:" الصين وكعادتها تغاضت عن استعمال الوسائل السياسية والعسكرية، في مقابل اعتمادها على الآليات الاقتصادية لفرض تواجدها بالقارة الأفريقية". حيث تبنت الدراسة المنهج التحليلي الوصفي، على اعتباره أداة منهجية تبنتها الدراسة لمعالجة مختلف آليات ووسائل الإستراتيجية الصينية في إفرّيقيا، وتحليل متغيراتها ومعطياتها.

1. المحور الأول: الاستثمارات المباشرة.

أن تبني الصين لسياسة الإنفتاح الإقتصادي ونجاحها في تحقيق قفزة إقتصادية عالمية كبيرة، نتج عنه نمط جديد من العلاقات الإقتصادية للصين مع العالم الخارجي، والتي بنيت على أساس تكثيف حجم الإستثمارات المباشرة مع جملة حلفائها وشركائها الإقتصاديين. فأضحت القارة الأفريقية مجالا مفضلا لتجسيد هذه الاستثمارات في سياق استراتيجية صينية قائمة على أساس فتح الإقتصاد وعولمة الشركات الكبرى، وعلى رأسها الشركات الحكومية المشجعة من طرف حكومة بكين .

وتمكنت الصين من الدخول إلى إفريقيا من أوسع الأّبواب نظرا لظروف وأسباب عديدة ساعدت على ذلك، ويمكن حصرها في النّقاط التالية:

1. تزايد عدد الشركات الصينية في القارة، الذي وصل إلى 1133 شركة موزعة على 20 دولة إفريقية حسب إحصائيات سنة 2015، ورغم الأّخطار الموجودة في القارة ورفض عديد الشركات الغربية العمل فيها لهذه الأسباب، إلا أنّ الصين تحدّت كل ذلك ودخلت إليها وقامت حتى بإعفاء البضائع الإفريقية من الرسوم، الأّمر الذي زاد من نسب الاستثمارات والتجارة فيها. وبهذا فإن تزايد عدد الشركات الصينية في القارة الأفريقية كان نتيجة لهذه السياسات الانفتاحية للصين تجاه الاستثمار والتجارة في هذه القارة،

2. الثروات الباطنية خاصة الطاقوية الموجودة في القارة باحتياطات كبيرة، هذا ما شجّع على وجود الاستثمارات الصينية على المديين الحالي والبعيد. والأكثر من ذلك أنّ الصين قامت بتقديم إصلاحات

وتعويضات لبعض الدول المتضررة من المديونية الأّجنبية على شاكلة السودان التي عانت كثيرا من ذلك بعد خروج شركة شيفرون الأّمريكية منها، لكن الصين عرفت كيف تصلح ذلك وتعيد بناءه من جديد بشكل يعود بالفائدة على الطرفين وفي نفس الوقت يفتح لها آفاقا وفرصا كبيرة في القارة مع دول أخرىّ[1].

1.1 ميادين الإستثمار الصيني بالقارة:

تظهر الاستثمارات الصينية المباشرة في أفريقيا من خلال نوعين مهمين، الأول يتعلق بالاستثمار في البنية التحتية، والثاني يتعلق بالاستثمار في مجال الموارد الطبيعية والطاقوية. إذ تعتبر الاستثمارات الصينية في مجالات البنية التحتية إحدى أهم وأكبر مجالات الاستثمارات الصينية بدول القارة، فالشركات الصينية تستثمر في القارة الأفريقية حوالي ثلث عقود مشاريعها الخارجية الموجّهة للبنى التحتية الأساسية، وتمثل أكثر من 10 % من مجموع الاستثمارات الإفريقية في هذا المجال.

على إعتبار أن التمويل في مجال البنية التحتية هو أحد أهم روافد الاستثمار، فإن هذا النوع من التمويل يعرف نمو سريعا. حيث يتم تمويل الإستثمار الصيني في أكثر من 35 بلدًا إفريقيًّا في مجال تمويل البنية التحتية وترتيبات بشأن التنمية، كما يظهر حجم التمويل في قيمة الالتزام الصيني المالي تجاه تلك المشاريع والتي نمت من ما قيمته 1 مليار دولار عام 2003 ليصل إلى حدود 7.5 مليارات عام 2008. وفي عام 2012، أنجزت الشركات الصينية عقود مشاريع بناء بقيمة 40.83 مليار دولار في إفريقيا، وذلك بزيادة نسبتها 45 % عن عام 2009، وهو ما يمثل 35.02 % من حجم عقود الأعمال الصينية الخارجية المنجزة في كافة بقاع العالم. ويتم تمويل نسبة كبيرة من الاستثمار الصيني في البنية التحتية الإفريقية من خلال قروض إمتيازية من الحكومة الصينية والبنوك الوطنية الصينية. وتعد أفريقيا ثاني أكبر سوق لديه عقود مع الصين منذ عام 2009، حيث تشمل قطاعات الاهتمام الكهرباء، والمواصلات، وتكنولوجيا الاتصالات والمعلومات. ومن بين أكبر الدول الأفريقية المستفيدة من ذلك نجد نيجيريا، وأنغولا، وإثيوبيا، وجنوب إفريقيا، والسودان، وزامبيا، والجزائر[2].

بجانب الاستثمارات الصينية في مجال الموارد الطبيعية والطاقوية وفي البنية التحتية، تحتل الاستثمارات الصينية في مجال الزراعة مكانة معتبرة، حيث يعود الاستثمار الصيني في الزراعة الأفريقية إلى فترة التسعينات

من خلال تقديم الدعم والحوافز في شكل تمويل، كما تلعب الشركات المملوكة للدولة دورا رئيسيا في العملية مثل "شركة مزارع الدولة الصينية China State Farms Agribusiness (CSFAC) " Corporation.ففي قمة منتدى التعاون الصيني الأفريقي عام 2012، تم الاتفاق على استثمار 2.38 مليار دولار في 61 مشروعًا في 30 بلدًا إفريقيًّا، هذا إضافة إلى 1.8 مليار دولار تم استثمارها من قبل في 53 مشروعًا عبر إفريقيا. ومن اللافت أن واحدًا فقط من هذه الاستثمارات كان في مجال الزراعة[3]. وإجمالا تشمل الأستثمارات الصينية الزراعية عديد دول القارة على غرار تنزانيا؛ غانا؛ غينيا؛ زامبيا والغابون.

2.1 حجم الاستثمارات:

بيد أن المفارقة هنا أنه على الرغم من الوجود الصيني القوي في الإفريقية، فإن الثابت بالإحصاءات المتوفرة، أن حجم الاستثمارات الصينية المباشرة بدأ متواضعا. لكن وفي خضم العزوف العالمي عن الاستثمار المباشر في أفريقيا، بينت العديد من الإحصائيات الاقتصادية أن الاستثمارات المباشرة للصين في إفريقيا قد تزايدت ولو أن ذلك تم بوتيرة ضعيفة، خاصة في السنوات الأولى التي أعقبت نهاية الحرب الباردة. وفي أواخر 1990 بلغت الاستثمارات الصينية المباشرة في إفريقيا 820 مليون دولار، لتصل إلى ما قيمته 990 مليون دولار أمريكي في أواخر 2000، وبنهاية 2004 بلغت هذه الاستثمارات 1.34 مليار دولار [4]. لتبلغ قيمة هذه الاستثمارات سنة 2004 أكثر من 900 مليون دولار، من بين 15 مليار دولار القيمة الإجمالية الاستثمارات الصينية المباشرة في الخارج في تلك الفترة .

وحسب الإحصائيات التي قدمتها وزارة التجارة الصينية، فإن الاستثمارات الصينية المباشرة في أفريقيا تضاعفت بأربع مرات بين سنتي 2005 و2009 لتصل إلى 9.3 مليار دولار أمريكي، لتصل لـ10 مليارات دولار سنة 2010، وحوالي 12 مليار دولار عام 2011، ثم 30 مليار دولار مع حلول العام 2015. أما بخصوص سنة 2017، فقد بلغ حجم الاستثمارات في القطاع غير المالي 3.1 مليار دولار. ووقعت عقود جديدة لمقاولة المشاريع بقيمة 76.5 مليار دولار، وأنجزت أعمال بقيمة 51.2 مليار دولار .

ومع أن المصالح الصينية المختصة تتكتم كثيرًا على الاستثمارات الصينية في إفريقيا، فإن بعض المؤسسات (وضمنها "إيريتاج فاونداشيون") تُقدرها بإفريقيا جنوب الصحراء، بأكثر من 97 مليار دولار،

مقابل 58 مليار دولار بدول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. إلا أن عيب هذه التقديرات أنها تعمد إلى تجميع الاستثمارات، ولا تعطي فكرة دقيقة عن حجمها السنوي.

استطاعت هذه الشركات عقد العديد من الصفقات الناجحة في أفريقيا، ولا سيّما في مجال الطاقة؛ مثلاً اشترت الشركة الوطنية الصينية لحقول النفط البحري (CNOOC) عام 2005 حصة تبلغ 45 بالمئة من حقول النفط النيجيرية مقابل 2.27 مليار دولار أمريكي، ووسعت شركة هواوي للاتصالات مشاريعها لتشمل 39 بلداً أفريقياً[5]، كما وقعت الصين والكونغو اتفاقية اقتصادية في مجال التعدين عام 2008 تمتد لـ25 سنة، مقابل تنفيذ عدد من مشاريع البنى التحتية مثل بناء عدد من العيادات والمستشفيات والمدارس وجامعتين وسكك الحديد وتعبيد الطرق[6].

في نفس السياق، تبرز العلاقات الصينية الجزائرية، التي ارتقت العلاقة بين البلدين فيها إلى مستوى الشراكة الإستراتيجية نظرا للتداخل في العلاقات بينهما في كل المجالات: الطاقة، البناء، التكنولوجيا والرّي، وارتفاع نسبة اليد العاملة الصينية فيها إلى نحو 30.000 عامل موزعين على أكثر من 125 شركة لإدارة استثمار قيمته 2 مليار دولار، ومبادلات تجارية قاربت 8 مليارات دولار[7].

تعمل أكثر من 2200 شركة صينية في أفريقيا سنة 2015، وتورد الصين حوالي 8% من المعدات العسكرية إلى الدول الإفريقية. وتشكل الإستثمارات الصينية في إفريقيا حوالي 3% من الاستثمارات الأجنبية المباشرة في العالم[8]. ويوضح الجدول الرقم 2 نمو الاستثمار الصيني في القارة.

الجدول الرقم 3: حجم الاستثمارات الصينية في أفريقيا 2003-2014.

القيمة: مليار دولار

السنة	2003	2004	2006	2008	2009	2011	2012	2012	2014
حجم الاستثمار	0.075	0.9	11.7	5.49	9.33	12	14.7	25	30

المصدر: العامري، إبتسام محمد عبد، الدور الصيني في أفريقيا: دراسة في دبلوماسية القوة الناعمة. المستقبل العربي، 31 ديسمبر 2017، مجلد 40، عدد 466.

من خلال الجدول يتضح جليا أن التدفق الإستثماري الصيني إل القارة الإفريقيا شهدا نمو، فبعد أن كان لا يتخطى عتبة 100 مليون دولار سنة 2003؛ وصل سنة 2006 إلى 11.7 مليار دولار، وهو ما يعنى أن حجم الإستثمار تضاعف بكثير، ومرد ذلك إلى النمو الإقتصادي الصيني وحاجته لضمان الإمتدادات بالمواد الطاقوية والأولية وكذا الحاجة إلى أسواق خارجية. إلا أن حجم الاستثمارات شهد تراجعا نسبيا سنة 2008، متأثرا بإنكماش الإقتصاد العالمي والصيني جراء الأزمة المالية التي عرفها العالم. لكن سرعان ما تحسنت الوضعية الإستثمارية، إذ وصلت سنة 2011 إلى 12 مليار دولار، لتصل سنة 2014 إلى 30 مليار دولار. وهو ما يمثل حوالي ربع حجم الاستثمارات الصينية المباشرة العالمية، والتي قدرت سنة 2015 بما مجموعه 116 مليار دولار .

إن ما يمكن استنتاجه، هو أن الصين وفي إطار توجهها نحو شركائها الأفارقة تعتمد بقوة على شركاتها العامة والخاصة في مختلف مجالات استثماراتها بالقارة، فالشركات الصينية تعتبر من أهم المرتكزات التي تعتمد عليها بكين لتدعم تواجدها بالقارة. كما يثير هذا التوجه الصيني للاستثمار في القارة الأفريقية مزاحمة شديدة مع الشركات الغربية، وهذا قد يخلق فرصة للقارة المفاضلة بين هذه الشركات لو أحسنت استغلال هذه السانحة.

2. المحور الثاني: المبادلات التجارية.

التبادلات التجارية بين الصين والدول الأفريقية أسست على مبدأ التبادل المشترك والاعتماد المتبادل بين الجانبين، وفق نظرية الاعتماد المتبادل، والتي تركز على البعد الاقتصادي في تحليلها لطبيعة العلاقات الدولية، وهو نفس النهج الذي سارت عليه العلاقات الثنائية بين الصين والقارة الإفريقية. فالإستراتيجية الصينية في أفريقيا، تهتم بالجانب الاقتصادي بالدرجة الأولى.

1.2 تطور التبادلات التجارية الثنائية:

الصين نهجت سبيل الجانب التجاري وخاصة العمليات التجارية المتبادلة مع الدول الإفريقية، نظرا لأهمية هذه الآلية ودورها في دعم التواجد الصيني بالقارة. حيث أنه وعلى الرغم من أن التبادلات التجارية تميزت ببطئها الشديد ومحدوديتها طيلة عقود من تاريخ العلاقات بين الجانبين، ولم تحرز تقدما ملموسا إلا

مع مطلع القرن العشرين –لم يتجاوز حجم التجارة البينية بين الطرفين حدود 3 مليارات دولار سنة 1994. إلا أنها عرفت نقلة نوعية مع مطلع القرن الجديد أين وصلت إلى 10.8 مليار دولار أمريكي، وهذا ما يمثل قفزة نوعية لمستويات التبادل الثنائية، لينتقل بعدها حجم التجارة إلى ما قيمته 40 مليار دولار أمريكي سنة 2005، ليزداد بقيمة 10 مليار دولار أمريكي سنة 2006، أي أن حجم التجارة في تلك السنة أصبح 50 مليار دولار أمريكي[9]. ومع حلول عام 2010 قفز حجم التجارة بين الطرفين إلى 150 مليارًا، ثم إلى 166.3 مليارًا في عام 2011. وفي السنة الموالية أي سنة 2012 وصل حجم التبادل التجاري إلى 198.49 مليارًا (زيادة بمعدل 19.3 % على 2011). وقد كان 85.32 مليارًا من هذه المبالغ عبارة عن صادرات صينية لإفريقيا، وجزء آخر هو 113.17 مليارات هي واردات من إفريقيا للصين[10]. وهو ما يبرز ميلان كفة التبادلات التجارية لصالح الدول الأفريقية، ومرد ذلك لحاجة الصين الماسة والمتزايدة لوارداتها من المواد الأولية والطاقوية الأفريقية .

وقد تجاوز حجم التبادل التجاري بين الصين ودول القارة الأفريقية 200 مليار دولار أمريكي خلال عام 2013، بحيث إرتفعت قيمة الاستثمارات الصينية المباشرة في دول المنطقة بنسبة 44% وذلك وفقا لتصريح الرئيس الصيني شي جين بينغ في 20 فبراير 2014 لدى استقباله الرئيس السنغالي ماكي سال في بكين. ليرتقى حجم التبادلات سنة 2018 إلى 270 مليار دولار. وبهذا تكون الصين قد تفوقت على الولايات المتحدة التي كانت أكبر شريك تجاري مع إفريقيا منذ 2009، عندما وصلت التجارة الصينية الإفريقية 106.8 مليارات دولار، مقابل 104.6 مليارات مع الولايات المتحدة. ليتواصل بعدها تدفق الصادرات الصينية لإفريقيا، حيث بلغت 73 مليار دولار سنة 2011، مقابل الواردات بـ93 مليار دولار، أي بما مجموعه 166 مليار دولار، مقابل 115 مليار دولار فقط للولايات المتحدة[11].

هذا ما يعكس الوتيرة المتسارعة التي عرفتها التبادلات التجارية في غضون 15 سنة الأخيرة فقط، ومرّد ذلك بالدرجة الأولى لنمو الهائل للإقتصاد الصيني وما تبعه من حاجة للأسواق الخارجية، سواء لجلب الموارد الأولية والطاقوية أو بغرض تصريف المنتجات الصناعية المختلفة .

2.2 آليات التبادلات التجارية:

شكلت الاتفاقيات التجارية التي عقدتها الصين مع 41 دولة أفريقية عام 2005، وقبلها تأسيس منتدى التعاون الصيني – الأفريقي عام 2000 آليات ووسائل تحفيز التجارة بين الطرفين التي لم تقتصر على منطقة معينة في أفريقيا دون سواها وإنما شملت كل البلدان الأفريقية[12]، فضلاً عن الخطوة الصينية بفتح أسواقها أمام الصادرات الأفريقية من أجل إصلاح الخلل في الميزان التجاري الذي كان يميل لمصلحة الصين في عامي 2002-2003، وتوقيع الصين اتفاقات خاصة إلغاء الازدواج الضريبي مع 47 دولة أفريقية من 2002 إلى 2007. ضف إلى ذلك قيام البنك الصيني للتنمية بتمويل عمليات الاستيراد والمشاريع في أفريقيا، وسماح الصين في كانون الثاني/يناير 2005 لنحو 27 دولة أفريقية بإدخال صادراتها إلى السوق الصينية دون الرسوم الجمركية في إطار اعتماد قائمة متبادلة من 190 سلعة لإعفائها من الرسوم الجمركية بين الطرفين[13]. كل انعكس إيجابا على مستوى وحركة التبادلات التجارية بين الطرفين.

كما شهدت العلاقات الثنائية مؤخرا دفعة أخرى، وهذا بعدما أعلنت كل من الصين وموريشيوس في عام 2017، بدء المفاوضات قصد إنشاء منطقة للتجارة الحرة بين الجانبين، علما أن هذه المنطقة الحرة تعتبر الأولى من نوعها بين الصين والدول الإفريقية، والتي لا شك أنها ستساعد في رفع مستوى حرية وانسيابية التجارة والاستثمار بين الصين وموريشيوس، ومنه فتح مجال جديد للتعاون الصيني والإفريقي.

من حيث طبيعة المبادلات التجارية الثنائية، فقد شملت أهم الصادرات الصينية نحو إفريقيا كل من النسيج، الآليات، وعتاد النقل. وعرفت الصادرات الصينية مع حلول العام 2009 تحولا من حيث النمط، حيث أصبحت صادرات السلع الرأسمالية من قبيل عتاد الاتصالات، والعتاد الكهربائي والسيارات والدراجات النارية والشاحنات، كل هذه المنتجات تمثل 60 % من الصادرات الصينية[14] نحو القارة الإفريقية. في وقت تستورد الصين أساسا من الدول الأفريقية المواد الطاقوية وعلى رأسها النفط والغاز، بالإضافة إلى المواد الأولية التي يحتاجها السوق الصيني بشدة في عملياته الإنتاجية، مع ملاحظة أن جل السلع الأفريقية تصدر إلى الصين في شكلها الخام.

وإجمالا وبعد فترة ركود طويلة في تاريخ التبادلات التجارية بين الصين ودول القارة الأفريقية، شهدت معدلات التبادلات نمو متزايدا على إثر الإنفتاح الإقتصاد الصيني على العالم، وتواصلت مع مطلع الألفية الجديدة. في هذا الإطار يوضح الجدول رقم 2 نمو وتطور حجم التبادل التجاري بين الطرفين.

الجدول رقم 2: حجم التبادل التجاري الصيني الأفريقي من 1950 إلى 2015.

السنـــــة	حجم المبادلات التجارية
1950	0.012
1979	0.817
1980	1
1995	5.6
1999	6.4
2000	10.6
2001	10.7
2002	12.39
2003	18.4
2004	29.5
2005	39.5
2006	50
2007	55
2008	114
2009	106.8
2010	115
2011	160
2012	198.5
2013	210
2014	201.11
2015	230

القيمة: مليار دولار.

المصدر: العامري، إبتسام محمد عبد، الدور الصيني في أفريقيا: دراسة في دبلوماسية القوة الناعمة. المستقبل العربي، 31 ديسمبر 2017، مجلد 40، عدد 466.

من خلال تتبع تطور حجم التبادل التجاري بين الطرفين في الجدول، يظهر جليا أن حجم التجارة خلال ثلاثة عقود الأولى بدأ من 1950 سجل مستويات متدنية جدا، وهذا راجع لطبيعة العلاقات في تلك الفترة القائمة على صبغة إيديولوجية سياسية؛ بعيدة كل البعد عن الجانب الإقتصادي التجاري، ضف إلى ذلك مستوى النمو الاقتصادي المتدنى للطرفين. إلا أن عجلة التبادلات التجارية بدأت في النمو نوعا ما خلال العقدين الأخيرين من القرن العشرين، ومرد ذلك لنهج الصين تحت زعامة دينغ شياو بينغ سياسة الانفتاح الاقتصادي على العالم، وشروع الدول الأفريقية في مرحلة البناء والتشييد بعد الحقبة الإستعمارية وما صاحبها من الحاجة إلى التعاملات التجارية الخارجية. ومع بداية القرن الواحد والعشرين عرفت التبادلات التجارية قفزة نوعية، خاصة بعد إنشاء منتدى التعاون الصيني الإفريقي، ما جعل الصين تتبوأ المركز الأول أكبر متعامل إقتصادي مع القارة الأفريقية منذ سنة 2009.

عموما فإن التبادلات التجارية وعلى اعتبارها أحد ركائز الإستراتيجية الصينية في أفريقية، قد عرفت تطور متميزا منذ نهج سياسة الانفتاح الصيني، وهو مستوى النمو الذي نمى بشكل كبير خلال العقد الأخير، متجاوزا سقف 200 مليار دولار سنويا. وهو ما يعنى أن الحضور الصيني في القارة أصبح علامة بارزة وعاملا مهما يلقى بثقله على الساحة الأفريقية وبقوة.

3. المحور الثالث: المساعدات الاقتصادية.

تعتبر آلية المساعدات الخارجية بنوعيه المالي والتنموي أحد أهم دعائم تعزيز التواجد الصيني بربوع القارة الأفريقية. وبغية تعزيز هذا التواجد حظيت القارة الأفريقية بنسب متزايد من المساعدات الرسمية للحكومة الصينية. وتقسم هذه المساعدات إلى أنواع متعددة منها: المعونة المشروطة والهبات والقروض، فضلا عن آليات جديدة مثل الضمانات الحكومية للاستثمار في عدد من القطاعات؛ وهو ما باب التواجد الصيني بالقارة الأفريقية.

تقوم المساعادت المالية والتنموية التي تقدمها الصين للدول الأفريقية على أساس تتبع منهجاً ذكياً، وهذا بغية لضمان استثمارها في المجال المحدد لها بدقة. فبعد وضع الاموال بحسابات مضمونة، تحدد قائمة المشاريع المعنية بالتمويل، لتحول أموال المساعدات مباشرة حساب الشركات الصينية المكلفة بإنجاز هذه

المشاريع. وبالتالي فإن هذه الإستراتجية تؤمن ضمان بناء المشاريع؛ وعدم ضياع، والحصول على سمعة جيدة لدى شعوب القارة الأفريقية ومسؤوليها[15].

1.4 المساعدات المالية الصينية لأفريقيا:

المساعدات المالية أداة صينية في القارة الأفريقية، فهي ليست بالأمر الجديد في العلاقات بين الطرفين. بل تعود حتى إلى تأسيس الصين الشعبية، وهذا ما صرح به الوزير الأول الصيني وان جياباو بقوله:" بأن الصين منذ 1949 إلى غاية 2007 أنفقت 44.4 مليار يوان أي ما يقارب 5.6 مليار دولار أمريكي كمساعدات للدول الإفريقية"[16]. وفي ذات السياق واستنادا على بعض الإحصائيات مثل التي قدمها بنك الصين للتصدير والإستيراد، يتبين أن الصين قدمت ما قيمته 9 مليار دولار تقريبا من القروض المشروطة لدول الأفريقية. كما أن الكتاب السنوي الصيني للإحصاء يورد في تقريره بأن الصين أنفقت ما قيمته 731.2مليون دولار أمريكي كمساعدات صينية لإفريقيا سنة 2004 وحدها، وحسب الباحث كي غوكينغ Qiguoqiang فإن المساعدات الخارجية الصينية لإفريقيا بلغت 1.5 مليار دولار أمريكي سنة 2007[17]. وهو ما يظهر حجم المساعدات المتزايد من سنة إلى أخرى.

هذا وتنامت المساعدات المالية الصينية ومن ضمنها القروض بشكل كبير؛ منذ مطلع القرن الجديد. إذ بلغت 1.2 مليار دولار سنة 2008، لترتفع سنة 2009 لتصبح 1.4 مليار دولار. ومنذ تبني برنامج تخفيض الدين العام 2000، بينت بعض التقارير أن الصين ألغت 2.79 مليار من ديون الدول الإفريقية. كما زادت القروض الامتيازية لتمويل مشاريع معينة بشكل كبير، حيث ارتفعت من 800 مليون دولار عام 2005 إلى 1.5 مليار دولار عام 2007، وارتفعت إلى 2 مليار دولار عام 2009 (إضافة إلى 3 مليارات خصصت لقروض ائتمان تفضيلية)، لتصل إلى 10 مليارات في عام 2012[18]. ومن 2010 إلى مايو 2012 صادقت الصين على قروض إمتيازية مقدارها 11.3 مليارًا خصصت لـ 92 مشروعًا في إفريقيا.

في عام 2012 صادق المنتدى الخامس للتعاون الصيني الإفريقي في بكين على خطة عمل للفترة ما بين 2013 إلى 2015 تقضي بحصول الدول الإفريقية على قروض مالية ميسرة من الصين بـ 20 مليارًا

من الدولارات لتطوير البنى التحتية، الزراعية والصناعية، لتصل إضافة إلى جملة من المساعدات التحفيزية[19]. تم إنجاز أكثر من 500 مشروع من البنية التحتية، منها مركز المؤتمرات للاتحاد الإفريقي في أديس أبابا. كما قدمت الصين هبة بقيمة أربعين (40) مليون دولار للجزائر لبناء دار الأوبرا الجزائرية. ومن خلال تحليل هذه المساعدات يظهر أن أنساق توزيع هذه المساعدات على الدول الأفريقية يخضع لمنطق العلاقات الدبلوماسية التي تقيمها مع الطرف الصيني، إذ تتوزع هذه المساعدات في جل الأقطار الأفريقية ما عدا تلك الدول التي لا تقيم علاقات مع الصين.

إلى جانب المساعدات الاقتصادية التقليدية، تحرص الحكومة الصينية على تقديم القروض التفضيلية بهدف توفير الدعم المالي للمشروعات العملاقة في إطار الجهود الصينية لمساعدة الدول الإفريقية على تحسين البنية التحتية[20]. وبحسب الورقة البيضاء لسنة 2010 فإن القروض التي قدمتها الصين لإفريقيا تنقسم إلى قروض تفضيلية بقيمة 3 مليار دولار أمريكي، و5 مليار دولار كقروض موجهة لتأسيس صندوق التنمية الصينو-إفريقي CADF [21] والذي تكمن مهمته في دعم الشركات الصينية للاستثمار في المشاريع في القارة الإفريقية[22]، مقره بالعاصمة الصينية بكين.

المساعدات والإعانات المالية الصينية لأفريقيا تأخذ عدة أشكال ومظاهر، أهمها المنح والقروض التفضيلية كما أسلفنا، بالإضافة إلى إلغاء التعريفات الجمركية، وتقديم القروض الحرة أو ما يعرف بالقروض غير المشروطة، وهي القروض التي تتمتع الدول الأفريقية بالحرية التام في استغلالها وفق ما تراه مناسبا. دون أن نغفل اعتماد الصين على آلية إلغاء الديون، والتي تصبو الصين من خلالها إلى كسب ولاء الدول الأفريقية وتعزيز تواجدها الاقتصادي بها. وفي إطار هذا التوجه وبين عامي 2002-2014 عملت الصين على إلغاء العديد من الديون لـ 31 دولة أفريقية والتي يبلغ مجموعها 1.27 مليار دولار وكذلك تخفيف أعباء الديون الأفريقية والبالغة 60 مليار دولار [23]. كل هذا يعد وسيلة لتوسع التواجد الصيني في أفريقية وآلية لدعمه.

2.4 المساعدات التنموية:

الحضور الصيني في إفريقيا عبر نافذة المساعدات التنموية فتح ديناميكية جديدة محفزة لنمو الإقتصادي الأفريقي ومنح فرصة سانحة للتنمية على أراضيها. إذ تظهر العلاقة الإيجابية بين التنمية وزيادة المعونات الدولية، وهو ما حققته بعض الدول الأفريقية على غرار أوغندا، تنزانيا، الموزنبيق وإثيوبيا. ولم يكن من الممكن المحافظة على هذه المستويات من النمو دون المساعدات التنموية الصينية في مختلف المجالات، حيث تشكل هذه المساعدات التنموية ما يقارب 10% من الدخل القومي لثلاث وعشرون دولة افريقية.

عرفت المساعدات التنموية الخارجية التي تحصل عليها دول القارة نموا متباينا على مدى السنوات الماضية، ولكن لم تكن بالمستوى الكافي والضروري. حيث نمت إلى حدود 0.33 % من الدخل القومي الإجمالي للمانحين عام 1990، إلا أنها عرفت تراجعا مع مطلع القرن الجديد سنة 2000 إلى 0.22 %، وإن كان هناك تزايد بنسبة ضئيلة للمعونة من الدخل القومي الإجمالي للمانحين إلى 0.25 % عام 2003. أما عن نصيب الفرد من المعونة في أفريقيا جنوب الصحراء، فقد انخفض من 24 دولار للفرد عام 1990 إلى 12 دولار للفرد عام 1999 ويرجع البعض ذلك إلى سببين إثنيين[24]: اجهاد المانحين وقلقهم، والذي يدور حول الاعتقاد بأن المعونات لأفريقيا لم تؤدي المطلوب منها وأنها لم تركز على الفقراء. ومن جهة أخرى ساد اعتقاد بان الفقراء لا يتمتعون بجدارة ائتمانية بجذب المزيد من الاستثمارات أو القروض التجارية.

وأمام هذه المستويات المتذبذبة من المساعدات فرضت مؤخرا الصين وجودها من خلال تكثيف مساعداتها المالية وحتى التقنية والبشرية، مثلا في مجال تدريب وتأهيل الفرد الأفريقي خاصة في ميدان الإدارة الاقتصادية، إذ تم إنشاء صندوق: "صندوق تنمية الموارد البشرية الأفريقية"، والذي سمح بتدريب ما يربو عن 3.800 مهني أفريقي سنويا. ضف إليها تأسيس معاهد كونفوشيوس في بعض من الدول الأفريقية في إطار إستراتجيتها لتعليم اللغة والثقافة الصينية بدول القارة، إذ أبرمت لهذا الغرض إتفاقات تعاون مع 27 جامعة أفريقية.

جدير بالتنويه أن باكورة المساعدات الصينية الطبية كانت بإرسال أول فريق طبي إلى الجزائر عام 1964 بناءا على دعوة من الحكومة الجزائرية، ومنذ ذلك التاريخ أرسلت الصين وبشكل متوالي أكثر من 1500 طبيبا إلى 47 بلدا أفريقيا، والتي قدمت المساعدات الطبية العلاجية لما يقارب 180 مليون مريضا

أفريقيا. ومن أبرز الأمثل على التعاون والتلاحم الصيني الأفريقي، هو التلاحم الطبي في مواجهة جائحة فيروس كورونا، الذي اجتاح العالم مطلع العام 2020. وذلك من خلال مختلف المساعدات الطبية والمعدات، وحتى الفرق الطبية التي تبادلها الطرفان مع بعض خلال المحنة.

الدبلوماسية المتعددة الأطراف هي التجسيد الفعلي لنموذج التعاون الصيني الأفريقي، وهو ما تكرس من خلال إنشاء منتدى التعاون الصيني-الأفريقي[25] (FOCAC)سنة 2000، وهو يمثل آلية للتشاور الثنائي تهدف إلى تعميق العلاقات وتشجيع التعاون المشترك، والسعي إلى توطين التنمية المشتركة. وقد مثل هذا المنتدى خارطة طريق لمئات من اتفاقيات التكامل لتقديم المساعدة الاقتصادية التي تنوعت ما بين التعاون التقني ومشاريع الدعم والمنح المالية[26]. يهدف هذا المنتدى الذي يضم في عضويته 46 دولة أفريقية، إلى تعزيز العلاقات التجارية والاقتصادية ما بين الصين والدول الأفريقية.

على الرغم من حجم هذا التواجد ونتائجه على الجانب الأفريقي، إلا أن هذا لا يعني بأن هذا التواجد ليس له أثار وتبعات سلبية. حيث يرى الكاتب جوليان واغنر « Julien WAGNER » في كتابه المعنون بـ: Chine Afrique – Le grand pillage. Rêve Chinois, cauchemar Africain ? يصنف بأن العلاقات الإقتصادية الصينية الأفريقية بكونها علاقات غير متكافئة، بل علاقة استغلال تحقق الصين من خلالها تقدما في نموها الاقتصادي مقابل نهب موارد القارة الإفريقية[27]. فتغلل الصين داخل أفريقيا بني على إستراتيجية مخالفة لسابقتها الغربية، وذلك بتركيزها على الجانب الإقتصادي وإستغلال الدول الأفريقية عبره إلى أقصى درجة ممكنة.

الهوامش:

1 . علي مدوني، الاهتمام الصيني بالقارة الإفريقية بين الفرص والقيود، مجلة العلوم القانونية والسياسية، المجلد 11، العدد 01، أفريل 2020، ص 354.

2 **.**Mary-Françoise Renard, China's Trade and FDI in Africa, Series N°126, African Development Bank, Tunis, 2011, pp. 19-20.

3 . أُلاولي إسماعيل، العلاقات الصينية الأفريقية... شراكة أم استغلال وجهة نظر أفريقية، تقارير مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، 19 أفريل 2013، ص 7.

4 .Hana Botha, China in Africa: Friend or Foe?, China's Contemporary Political and Economic Relations with Africa, Department of Political Science, University of Stellenbach, 2006, p 46.

5 . كريس الدن، الصين في أفريقيا شريك أم منافس؟، ترجمة عثمان الجبالي المثلوثي، الدار العربية للعلوم – ناشرون، بيروت، 2009، ص-ص 58-62.

6 . الطيب عبد الحكيم ودفع الله خالد محمد، اتجاهات التنافس الصيني الأمريكي حول النفط في غرب أفريقيا: توقعات حركة اللجوء والتغيير السياسي، مجلة دراسات المستقبل، السودان، المجلد 3، العدد 2، 30 جوان 2007، ص 96.

7 . علي مدوني، الاهتمام الصيني بالقارة الإفريقية بين الفرص والقيود، مجلة العلوم القانونية والسياسية، المجلد 11، العدد 01، أفريل 2020، ص 356.

8 . حسان صادق حاجم، التنافس الأمريكي-الصيني على الطاقة في أفريقيا، المركز الديمقراطي العربي، برلين، ط1، 2020، ص 85.

9 .Anthony Yaw Baah and Herbert Jauch, Chinese Investment in Africa : A Labour Perspective, Johannesburg: ALRN, **2009**, p 40.

10 . أُلاولي إسماعيل، العلاقات الصينية الأفريقية... شراكة أم استغلال وجهة نظر أفريقية، تقارير مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، 19 أفريل 2013، ص 3.

11 . Jeanny LORGEOUX et Autres, «La présence de la France dans une Afrique convoitée», Rapport d´information, Paris, 2013, pp. 151-186

12 . فيروز عميور، التنافس الأمريكي – الصيني في أفريقيا بعد الحرب الباردة، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر 3، 2010-2011، ص 71-74.

13 . رضا محمد هلال، العلاقات الصينية بالدول النامية... المنطلقات والأبعاد، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، السنة 44، العدد 173، جويلية 2008، ص 135.

14 . فريدة العلمي، السياسة الخارجية للصين تجاه إفريقيا بعد الحرب الباردة دراسة من منظور الاقتصاد السياسي، رسالة ماجستير، جامعة المسيلة، 2014-2015، ص 115.

15 . أسهمت الصين في تحسين مستوى البنية التحتية الأفريقية في إطار برنامج مساعداتها الخارجية من خلال بناء 3300 كم من الطرق، و300 مستشفى و50 مدرسة و100 محطة لتوليد الكهرباء في أكثر من 40 بلد أفريقي.

للمزيد من التفاصيل، انظر: الشيخ باي الحبيب، الاستثمارات الصينية بأفريقيا: كيف نجحت الصين في كسب القارة الأفريقية، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، 30 أبريل 2014، ص-ص 4-7.

16 .Penny Davis, China and The End Of Poverty In Africa: Towards Mutual Benefits ?, the Swedish development aid organisation Diakonia, 2007, p 47.

17 .Penny Davis, China and The End Of Poverty In Africa: Towards Mutual Benefits ?, the Swedish development aid organisation Diakonia, 2007, p 47.

18 . Deborah Brautigam, Chinese Development Aid in Africa: What, Where, Why, and How Much?, Canberra: Australia National University Press, p.203.

19 . الشيخ باي الحبيب، الاستثمارات الصينية بإفريقيا: كيف نجحت الصين في كسب القارة الإفريقية؟، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، 30 أفريل 2014، ص 5.

20 . محاضرة السفير وانغ وانغشينغ لدى ليبيا، "الصين وإفريقيا – نموذج إيجابي في العلاقات الدولية"، المركز الثقافي السوداني، طرابلس، متاحة على الرابط: **http://ly.china-embassy.org/ara/dsxx/t784018.htm**، إطلع: 2020/07/25.

21 . صندوق التنمية الصيني الأفريقي **CADF**: هو صندوق أسهم صيني خاص يموله فقط بنك التنمية الصيني، وهو بنك سياسة صيني للحكومة. يهدف الصندوق إلى تحفيز الاستثمار في إفريقيا من قبل الشركات الصينية في توليد الطاقة والبنية التحتية للنقل والموارد الطبيعية والتصنيع وقطاعات أخرى.

22 .David Brown, Hidden Dragon, Crouching Lion: How China's Advance in Africa Is Underetimated and Africa's Potential Underappreciated, Carlisle: Strategic Studies Institute, 2012, p 08.

23 . حسان صادق حاجم، التنافس الأمريكي-الصيني على الطاقة في أفريقيا، المركز الديمقراطي العربي، برلين، ط1، 2020، ص 100.

24 . هويدا عبد العظيم عبد الهادي، كيف تستفيد أفريقيا من المعونات الدولية؟، السياسة الدولية، العدد 169، يوليو، 2007، المجلد 42.

25 . عقد المؤتمر الأول للمنتدى في العاصمة الصينية بكين عام 2000 بحضور مسؤولين يمثلون 44 دولة، ويعقد المنتدى كل ثلاث سنوات بالتناوب ما بين الصين وإحدى الدول الأفريقية، والثاني في العاصمة الأثيوبية أديس أبابا عام 2003، والثالث في بكين عام 2006، والرابع في القاهرة عام 2009، والخامس في بكين عام 2012، والسادس في مدينة جوهانسبرغ في جنوب أفريقيا عام 2015، والسابع في بكين عام 2018، للمزيد من التفاصيل حول أعمال ومقررات المؤتمرات الستة الأولى، انظر: الشيخ باي الحبيب، "الاستثمارات الصينية بأفريقيا: كيف نجحت الصين في كسب القارة الإفريقية"، مرجع سابق، ص 5.

26 . جميلة علاق، استراتيجيات التنافس الدولي في منطقة الساحل والصحراء، مجلة العلوم الاجتماعية، الجزائر، العدد 19 كانون الأول/ديسمبر 2014، ص 343.

27 .Wagner, Julien. Chine Afrique – Le grand pillage. Reve Chinois, cauchemar Africain?, Ed 2, Paris : Eyrolles, 2014, p.16-17.

خاتمة:

صفوة القول أن الصين تعتمد في إطار علاقتها مع دول القارة الأفريقية على استراتيجية الدبلوماسية الاقتصادية أو ما يعرف بالقوة الناعمة، وهذا من خلال تركيزها على الوسائل والآليات الاقتصادية الدبلوماسية وتحاشيها لكل أنواع القوة العسكرية والضغط السياسي. القوة الناعمة في السياسية الخارجية، أو تلك التي يسميها جوزيف ناي القوة الصلبة، مثل المبادلات التجارية والاستثمارات المباشرة، هي ما نلمسه بشكلي واضح وجلي في سياسة الصين الأفريقية منذ نهج الصين لسياسة الإنفتاح الإقتصادي سنة 1978 بزعامة

الرئيس دينغ شياو بينغ. فالصين ومنذ ذلك التاريخ قد نجحت إلى حد كبير، فيما فشلت فيه الكثير من القوى العالمية الغربية، وهي اعتمادها على الاقتصاد والتجارة في علاقتها مع دول القارة الأفريقية. وتجنبها للوسائل السياسية التي تركز عليها الدول الغربية، كالديمقراطية واحترام حقوق الإنسان وفتح الاقتصاد وخصخصة الشركات العامة.

تشكل مقاربة الاعتماد المتبادل هي الأخرى، أحد الأطر النظرية شديدة الأهمية التي تبنتها الصين في إطار علاقاتها الأفريقية، وهو ما نعكس إيجابا على نمو وازدهار التبادلات التجارية وتنامي الحضور الصيني في القارة، وعلى مختلف المستويات والأصعدة، من خلال ضمان توريدها بالموارد الطاقوية والأولية من جهة وتأمين سوق إفريقية إستهلاكية واسعة لمنتجاتها المصنعة. وهو ما مكنها سنة 2009 من إزاحة الولايات الأمريكية من طليعة المتعاملين مع القارة.

المساعدات والمعونات التنموية الصينية نموذج أخر الإستراتجية الصينية، تستطيع أفريقيا الاستفادة من مشاريع الصين العالمية في تحقيق تنميتها الاقتصادية من خلال الانضمام إلى البنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية الذي أنشأته الصين في أكتوبر 2014، والذي سيمنح الصين مستقبلاً مكانة كبيرة في مجالي التنمية والإدارة المالية على المستوى العالمي، ويفتح الطريق أمامها لإعادة تشكيل النظام المالي العالمي، وسيمكن هذا الانضمام أفريقيا من الاستفادة من برامجه في تطوير اقتصادياتها المحلية المتهالكة وفتح مجال أوسع أمامها.

قائمة المراجع:

أولا–الكتب:

1- كريس الدن، الصين في أفريقيا شريك أم منافس؟، ترجمة عثمان الجبالي المثلوثي، الدار العربية للعلوم – ناشرون، بيروت، 2009.

2- حسان صادق حاجم، التنافس الأمريكي–الصيني على الطاقة في أفريقيا، المركز الديمقراطي العربي، برلين، ط1، 2020.

ثانيا–الرسائل الجامعية:

1- فريدة العلمي، **السياسة الخارجية للصين تجاه إفريقيا بعد الحرب الباردة دراسة من منظور الاقتصاد السياسي** (رسالة ماجستير)، علوم سياسية، جامعة المسيلة، الجزائر، 2014-2015.

2- فيروز عميور، **التنافس الأمريكي – الصيني في أفريقيا بعد الحرب الباردة** (رسالة ماجستير)، علوم سياسية، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2010-2011.

د–المقالات في المجلات:

1- أُلاولي إسماعيل، "**العلاقات الصينية الأفريقية... شراكة أم استغلال وجهة نظر أفريقية**"، تقارير مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، 19 أفريل 2013.

2- الطيب عبد الحكيم ودفع الله خالد محمد، "**اتجاهات التنافس الصيني الأمريكي حول النفط في غرب أفريقيا: توقعات حركة اللجوء والتغيير السياسي**"، مجلة دراسات المستقبل، السودان، المجلد 3، العدد 2، 30 جوان 2007.

3- الشيخ باي الحبيب، "**الاستثمارات الصينية بأفريقيا: كيف نجحت الصين في كسب القارة الأفريقية**"، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، 30 أبريل 2014

4- جميلة علاق، "**استراتيجيات التنافس الدولي في منطقة الساحل والصحراء**"، مجلة العلوم الاجتماعية، الجزائر، العدد 19 كانون الأول/ديسمبر 2014.

5- وينجي شن، ديفيد دوالر، هيواي تانغ، "**نهضة الإستثمار**"، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، العدد 52، الرقم 4، ديسمبر 2015.

6- علي مدوني، "**الاهتمام الصيني بالقارة الإفريقية بين الفرص والقيود**"، مجلة العلوم القانونية والسياسية، المجلد 11، العدد 01، أفريل 2020.

7- رضا محمد هلال، "**العلاقات الصينية بالدول النامية.. المنطلقات والأبعاد**"، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، السنة 44، العدد 173، جويلية 2008.

8- هويدا عبد العظيم عبد الهادي، "**كيف تستفيد أفريقيا من المعونات الدولية؟**"، السياسة الدولية، العدد 169، يوليو، 2007، المجلد 42.

هـ-المداخلات في الملتقيات والندوات:

1- محاضرة السفير وانغ وانغشينغ لدى ليبيا، "**الصين وإفريقيا – نموذج إيجابي في العلاقات الدولية**"، المركز الثقافي السوداني، طرابلس، متاحة على الرابط: http://ly.china-embassy.org/ara/dsxx/t784018.htm، إطلع: 2020/07/25.

ثالثا-المراجع باللغات الأجنبية:

1- Anthony Yaw Baah and Herbert Jauch, Chinese Investment in Africa : A Labour Perspective, Johannesburg: ALRN, 2009.

2- David Brown, Hidden Dragon, Crouching Lion: How China's Advance in Africa Is Underetimated and Africa's Potential Underappreciated, Carlisle: Strategic Studies Institute, 2012.

3- Deborah Brautigam, Chinese Development Aid in Africa: What, Where, Why, and How Much?, Canberra: Australia National University Press.

4- Hana Botha, China in Africa: Friend or Foe?, China's Contemporary Political and Economic Relations with Africa, Department of Political Science, University of Stellenbach, 2006.

5- Mary-Françoise Renard, China's Trade and FDI in Africa, Series N°126, African Development Bank, Tunis, 2011.

6- Jeanny LORGEOUX et Autres, «La présence de la France dans une Afrique convoitée», Rapport d´information, Paris, 2013.

7- Penny Davis, China and The End Of Poverty In Africa: Towards Mutual Benefits?, the Swedish development aid organisation Diakonia, 2007.

8- Wagner, Julien. Chine Afrique – Le grand pillage. Reve Chinois, cauchemar Africain?, Ed 2, Paris : Eyrolles, 2014.